النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد ٦١ | كانون الثاني ٢٠١٧ | www.institutdesfinances.gov.lb

قوانين لِعَصر النفط اللبناني

جاء اقرار مجلس الوزراء مرسوم تقسيم المياه البحرية الخاضعة للولاية القضائية للدولة اللبنانية إلى رقع (بلوكات)، والمرسوم المتعلّق بدفتر الشروط الخاص بدورات التراخيص في المياه البحرية ونموذج اتفاقية الاستكشاف والإنتاج، ليعطي إشارة الإنطلاق عملياً للمسار الذي سيؤدي إلى استخراج لبنان النفط والغاز، بعد طول انتظار.

من المهم جداً، في هذه المرحلة، أن يعكف لبنان بسرعة على إعداد الأرضية التشريعية التي سيستند إليها قطاع النفط والغاز، وهذا ما تمّ الشروع به في اليوم التالي. وبالتعاون بين وزارة المالية وكل الجهات المعنية، سيجري العمل على إقرار القوانين والمراسيم المتعلقة بالقطاع النفطي بالسرعة الممكنة.

وفي هذا الإطار، تمّ إعداد مشروع القانون بالأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية استناداً على دراسات اقتصادية ومالية وقانونية أجرتها وزارة المالية. وتهدف الأحكام الضريبية والمالية التي يتضمنها هذا المشروع، والمتعلقة بالشركات التي ستتعاقد مع الدولة اللبنانية بغرض الاستكشاف والانتاج، إلى تأمين حصة الدولة الضريبية من عائدات الانشطة البترولية.

إنّ الهدف من هذا القانون، كما من غيره من النصوص التشريعية التي سترى النور، يتمثل في ضمان إفادة لبنان على السواء مما ستدرّه عليه ثروته النفطية، ومن الحركة الاقتصادية والاستثمارية التي سيستقطبها القطاع الجديد.

إنّ كل خطوة نتخذها اليوم، سيكون لها أثرها في جعل الثروة النفطية فرصة حقيقية للبنان، وكل تشريع نسنّه، يجب أن يؤسس لتحويل هذه الفرصة إلى أمل بنهوض حقيقي لبلدنا. فلنصنع معاً مستقبل بلدنا.

علي حسن خليل
وزير المالية

دخل "مرحلة الإعداد للواقع العالمي الجديد"

تبادُل المعلومات الضريبية: لبنان عَبَر الخطر لكنّ الطريق طويل!

قال مدير المالية العام ألان بيفاني ممثلاً وزير المالية علي حسن خليل في افتتاح منتدى "مكافحة الجرائم المالية الالكترونية" الذي نظمه الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وهيئة الأسواق المالية في تشرين الثاني ٢٠١٦، إن "لبنان نجح في العبور من مرحلة الخطر إلى مرحلة الامتثال للتشريعات في مجال الشفافية وتبادل المعلومات الضريبية".

من ندوة نقابة خبراء المحاسبة المجازين وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان

وأضاف في إشارة إلى المفاوضات التي أجراها لبنان مع "منظمة التعاون والتنمية الدولية" (OECD) والتي أفضت إلى عدم اعتبار لبنان دولة غير متعاونة في ما يتعلق بالتبادل التلقائي للمعلومات الضريبية، بعدما تفهّمت المنظمة الأسباب التي منعت مجلس النواب من إقرار الاتفاق الدولي الخاص بالتبادل التلقائي للمعلومات، ولمست أنه بذل كل جهد ممكن بالوسائل المتاحة وفي غياب إمكانية إقرار قوانين: "نجحنا في تخطي مخاطر اللوائح السوداء، وثم في إقرار القوانين الضرورية لتبادل المعلومات عند الطلب، كما دخل لبنان مرحلة التبادل التلقائي للمعلومات الذي سيبدأ العمل به في أيلول ٢٠١٨، ويجري العمل على الاعداد لهذا الواقع العالمي الجديد من قبل الوزارة ومن قبل المؤسسات المالية والمصرفية اللبنانية أو العاملة في لبنان".

التتمة ص ٢

في هذا العدد أيضاً

وسام جوقة الشرف الفرنسي لبيفاني	٣
٣٥٠ من "الشؤون العقارية" والمساحة شاركوا في برامج تدريبية خلال ٣ سنوات	٤
الطلافحة لـ"حديث المالية": على لبنان زيادة الاستثمار في نموذج الاقتصاد المعرفي	٦
غيفت–مينا في عيدها العاشر: تأمين استدامتها وتوفير الهيكلية المؤسسية المناسبة لتفعيل عملها	٨
"الريجي" في ٢٠١٦: ثمانينية شابة!	١٠

تصدر عن:
المعهد المالي معهد باسل فليحان
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

تتمة ص ١

وكان القانون المعجل الرقم ٥٥ بخصوص تبادل المعلومات لغايات ضريبية، الذي أقرّه مجلس النواب في ٢٠١٦/١٠/٢٧ ومن من خلاله تم إنضواء لبنان تحت لواء المنتدى العالمي (Global Forum)، الذي يدير عملية تبادل المعلومات الضريبية ضمن "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD)، محور ندوة عن "التبادل التلقائي للمعلومات لغايات ضريبية"، نظمتها نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.

وكان مدير الواردات مدير الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية لؤي الحاج شحادة أحد المشاركين والمتحدثين في هذه الندوة التي أقيمت في مقر الغرفة.

ومن أبرز ما قاله الحاج شحادة إن "الطريق يبقى طويلاً ولم ينتهِ" رغم إقرار هذا القانون، إذ في ٢٠١٧/٦/٣٠ سيتم تصنيف لبنان بلداً ملتزماً أو غير ملتزم"، وذلك على أساس ما سيتم تحقيقه قبل هذا التاريخ.

وذكّر بأن "الدولة اللبنانيّة كانت منذ تشرين الأوّل من العام ٢٠١٠ موضع متابَعة قوية من قبل المنتدى الدولي من أجل الشفافيّة وتبادل المعلومات لغايات ضريبيّة، ونجح لبنان بشكل عام ووزارة الماليّة بشكل خاص في تأخير بتّ هذا الموضوع إلى أن وصلنا إلى مرحلة لم نعد معها نستطيع تأخير هذا الاستحقاق إذ تبلّغنا في ٢٠١٦/٤/١٣ كتاباً مفاده إما أنْ ندخل إلى المنتدى ونوقّع طلب الانتساب أو أنّنا سنصنّف مباشرة كدولة غير ملتزمة. وهذا التاريخ كما هو معروف يلي تاريخ فضيحة أوراق بناما ولذلك لم يكن لدى الدولة اللبنانيّة من خيار".

وفي ردّه على بعض استفسارات الحضور في شأن المادة ٦٩ من المرسوم الاشتراعي الرقم ١٩٥٩/١٤٤ (قانون ضريبة الدخل)، والتي تُخْضِع للضريبة إيرادات رؤوس الأموال الحاصلة في الخارج متى عادت إلى مقيم في لبنان،أكّد الحاج شحادة أن الوزارة أجرت دراسة مستفيضة وتسعى إلى الحفاظ على مصالح االلبنانيين المعنيين بهذه المادة، ولذلك تجري مفاوضات مع الدول لإقرار اتفاقيات لتلافي الازدواج الضريبي.

وتوجّه بالشكر إلى رئيس مجلس الوزراء السابق تمّام سلام ووزير الماليّة علي حسن خليل "اللذين أخذا على عاتقهما المشاركة والانتساب ومن ثمّ استكمال الإجراءات القانونيّة اللازمة لهذا الموضوع". كذلك أشاد بدور مصرف لبنان في درء الخطر عن لبنان في هذا المجال".

تنبيه

وفي الإطار نفسه، أصدرت وزارة المالية في الأول من كانون الأول ٢٠١٦ بياناً نبهت فيه "الشركات المعنية بالقانون ٢٠١٦/٥ المتعلق بإلغاء الأسهم لحامله والأسهم لأمر إلى ضرورة الالتزام بموجباتها المشار إليها في متن القانون تفاديا لتعرضها للغرامة. كما نبهت أصحاب الأسهم لحامله أو الأسهم لأمر إلى ضرورة الالتزام بموجباتهم أيضا لجهة تحويل اسهمهم إلى اسهم اسمية تفاديا لحرمانهم من حقوقهم المنصوص عنها". وجاء في البيان: "حيث أن القانون رقم ٧٥ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣ المتعلق بإلغاء الأسهم لحامله والأسهم لأمر، حظر على الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم، اعتبارا من تاريخ دخوله حيز التنفيذ، إصدار أسهم لحامله وأسهم لأمر، وحيث أن هذا القانون أوجب على الشركات التي تشتمل أسهمها الصادرة قبل نفاذ القانون على أسهم لحامله أو أسهم لأمر، استبدال الأسهم من هاتين الفئتين باسهم اسمية، كما ألزمها بتعديل نظامها الأساسي وبإعلام حاملي هذه الأسهم، عبر النشر في الجريدة الرسمية وثلاث صحف محلية وعلى موقعها الإلكتروني في حال وجوده، بضرورة المبادرة إلى استبدالها باسهم اسمية، وذلك تحت طائلة تعرضها لغرامة تعادل ٥٠٪ من قيمة رأسمالها، وحيث أن القانون تضمن أحكاما تخص حاملي الأسهم لحامله والأسهم لأمر، تنص على حرمانهم من ممارسة الحقوق المتعلقة بتلك الأسهم وحرمانهم من استلام أي منصب في مجلس إدارة الشركة، إذا لم يبادروا إلى استبدال أسهمهم بأسهم إسمية، لذلك تنبه وزارة المالية الشركات المعنية بالقانون رقم ٢٠١٦/٧٥ إلى ضرورة الإلتزام بموجباتها المشار إليها أعلاه، تفاديا لتعرضها للغرامة، كما تنبه أصحاب الأسهم لحامله أو الأسهم لأمر إلى ضرورة الالتزام بموجباتهم في هذا الصدد لجهة تحويل أسهمهم إلى أسهم إسمية، تفاديا لحرمانهم من حقوقهم المشار إليها أعلاه".

لؤي الحاج شحادة (إلى اليسار) خلال الندوة...

"الدليل" التاسع يوضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مراحل المشاركة في الصفقات العامة

أصدر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي الجزء التاسع من "سلسلة التوعية المالية والضريبية" بعنوان "**دليل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المشاركة في الصفقات العامة**". ويتوجّه هذا الدليل، كما يشير عنوانه، إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الراغبة في المشاركة في الصفقات العامة، ويشرح كلّ المراحل التي تمرّ بها المؤسسة بدءاً بالتخطيط والتحضير للمشاركة في الصفقة مروراً بتقديم العرض وعملية تقييمه من قبل الجهة الشارية، وصولاً إلى الفوز ثم تنفيذ العقد وتحصيل المستحقات.

وقد أتى هذا الدليل من ضمن برنامج المعهد المُخصص للشراء العام أو ما يعرف بالصفقات العامة، بعدما أن كان قد وضع برامج تدريبية للإدارات العامة وأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأصدر "دفاتر الشروط النموذجية". وبادر المعهد إذاً، بتمويل من البنك الدولي، إلى إصدار هذا الدليل على اعتبار أن الدولة هي الشاري الأكبر وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكّل ما يقارب ٩٥٪ من إجمالي مؤسسات القطاع الخاص وتُوظّف ٥١٪ من اليد العاملة، فبالتالي تساعدها مشاركتها في العقود العامة على تطوير أعمالها، ومن جهة أخرى على توفير فرص عمل جديدة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وكان المعهد قد وضع الدليل في تصرّف المهتمين وأتاحه في مؤتمرات ومعارض عدّة أبرزها مؤتمر مصرف لبنان لتسريع الأعمال، ومعرض الكتاب الفرنسي ومعرض بيروت العربي الدولي للكتاب.

النسخة الالكترونية متوافرة على الموقع الالكتروني: www.institutdesfinances.gov.lb/publicprocurement
النسخة الورقية متوافرة في المكتبة المالية.

لأنه "الرجل في المكان المناسب" و"سخّر موهبته وطاقته في خدمة الدولة"

وسام جوقة الشرف الفرنسي لبيفاني

ليس فقط لأنه "يمثّل أحد أوجه الصداقة اللبنانية–الفرنسية"، حصل مدير المالية العام ألان بيفاني على وسام جوقة الشرف الفرنسي من رتبة فارس، بل لأنه أيضاً "سخّر موهبته وطاقته في خدمة الدولة" ويشكّل "قيمة في طريقة اداء الخدمة العامة"، ولأنه، باختصار، "الرجل في المكان المناسب".

بيفاني متسلّماً الوسام من بونّ

من رتبة فارس

وقد تسلّم بيفاني الوسام من السفير الفرنسي في لبنان ايمانويل بون في حفل اقيم مساء السبت ٢١ كانون الثاني في قصر الصنوبر، في حضور وزير الدولة لشؤون المرأة جان اوغاسبيان ممثلا رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس الحكومة سعد الحريري، والرئيس حسين الحسيني، والسفير البابوي غابرييل كاتشا، وعدد من النواب الحاليين والسابقين والوزراء السابقين، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، إضافة إلى عدد من المديرين العامين وفاعليات روحية واقتصادية.

والقى السفير بون كلمة قال فيها: "من خلال تكريم ألان بيفاني، أردنا تكريم شخصية بارزة في هذا البلد، شخصية قررت ان تسخر حياتها في خدمة بلدها. ألان بيفاني يمثل إحدى أوجه الصداقة اللبنانية–الفرنسية، يمثل ثقافة، قيما ووفاء، ويمثل ايضا قيمة في طريقة اداء الخدمة العامة. نحن سعداء ان يسخر شخص، مثل ألان بيفاني، موهبته، وطاقته ومهنيته في خدمة الدولة والخير العام". ووصف بيفاني بأنه "الرجل في المكان المناسب، فهو من الذين تمكنوا من إيجاد الحجج الكافية للسلطات السياسية، للذهاب بالمشاريع الى النهاية، وهو نجح في إقناع السلطات السياسية بوضع قوانين مهمة للحفاظ على صدقية لبنان".

وتوجه بيفاني بالشكر للذين حضروا الاحتفال وللرئيس الفرنسي الذي كرمه، وقال: "ان التكريم يأتي بعد سنين طويلة من العمل ومن المساهمة المتواضعة في العلاقات الثنائية مع فرنسا"، واصفا تلك العلاقات بـ "الفريدة من نوعها في قوتها وفي ناحيتها العاطفية، وفي درجة الثقة التي تتمتع بها". وقال: "لقد طبعت فرنسا طفولتنا بثقافتها وقيمها، وخصوصاً الحرية والمساواة والأخوّة".

ورأى بيفاني أن "لبنان بحاجة ماسّة إلى جعل الديموقراطية تعمل، أي تنظيم التنوّع من خلال التسامح". وأضاف "رغم التحديات التي نواجهها، علينا أن نتصرف بقدر أكبر من الإنصاف والمسؤولية لإرساء دولة القانون".

ووجّه بيفاني الذي يشغل منصبه منذ العام ٢٠٠٠، تحيّة إلى موظفي وزارة المالية "الذين لولاهم لَما أمكن تحقيق شيء". وقال: "لقد نفذنا العديد من الإصلاحات بينها ٢٣ عاماً من الحسابات المالية، ولن نتوقف".

يتوجّه معهد باسل فليحان بالتهنئة لسعادة مدير المالية العام. هذا الوسام يكرّم سنوات طويلة من الخدمة والانفتاح والتعاون في خدمة الوطن والحضور في المحافل الدوليّة.

لطالما كان سعادة المدير العام مؤمناً بدور معهد باسل فليحان وحاضناً لعمله. وهنا محطات في بضعة صور تعبّر عن هذه العلاقة المميزة: إلى اليمين، افتتاح "مركز المعلومات العامة" التابع للبنك الدولي في المكتبة المالية (٢٠٠٥)، وفي الوسط افتتاح الدورة التدريبية للموظفين الجدد في مديرية المالية العامة "دفعة كارلوس غصن" (٢٠٠٧)، وإلى اليسار استقبال مدير المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا(٢٠١٠).

معهد باسل فليحان: التعاون مستمرٌ بزخم في ٢٠١٧

٣٥٠ من "الشؤون العقارية" والمساحة شاركوا في برامج تدريبية خلال ٣ سنوات

بدعوة من المدير العام للشؤون العقارية جورج المعرّاوي، حضر أمناء السجل وأمناء السجل المعاونون ومسؤولو المساحة ورؤساء المكاتب اجتماعاً تنسيقياً عُقِد في ٢ كانون الأول ٢٠١٦ في مقرّ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وخُصِص للتداول في بعض الأمور الادارية والفنية الملحّة.

جانب من إحدى دورات الشؤون العقارية

بدأ الاجتماع بترحيب من رئيسة المعهد لسيدة لمياء المبيض بساط تطرّقت فيه إلى الورشة التطويرية الكبيرة في "العقارية" والمساحة، وجددت التأكيد على حضور المعهد إلى جانب المديرية في أنشطة التدريب والنشر وفي كل مبادرة تحديثية. وإذ أشارت إلى أن نحو ٣٥٠ متدرباً ومتدربة شاركوا في برامج المعهد التدريبية في السنوات الثلاث المنصرمة، مُعلِنَةً أن "التعاون سيستمر بزخم خلال العام ٢٠١٧".

المعرّاوي

أما المدير العام للشؤون العقارية جورج المعرّاوي، فقال إن "اللقاء مع الزملاء هو للتداول في التحديات الادارية اليومية التي تواجه العمل"، مشدداً على أنّ "الهدف الأبعد هو الانتقال بالمديرية إلى مكان أفضل بجهود الجميع". ثم عرض سريعاً لأبرز مكوّنات التحديث ضمن مشروع البنك الدولي في السنوات المقبلة والذي يتضمن تحديث النظام الرقمي للشؤون العقارية والمساحة وانشاء البنية التحتية للبيانات المكانية وتخمين العقارات وإدارة أملاك الدولة وصولاً إلى التنظيم المؤسسي وبناء القدرات.

وفي الشؤون الادارية، استعرض المعرّاوي بعض النقاط الأساسية لجهة تنظيم المراجعات والوكالات والطوابع والبدل عن ضائع ومتابعة أعمال التحديد والتحرير ومعاملات أملاك الدولة والكتب الواردة من الجهات الرقابية. كذلك ذكّر بأهمية احترام أوقات العمل وتنظيم الاجازات والغياب والسهر على الموجودات.

وتلا مداخلة المعرّاوي نقاش في بعض نقاط توحيد التطبيق بين أمانات السجل، وتحديد للحاجات التدريبية لسنة ٢٠١٧، على أن يُستكمل العمل بين أمناء السجل لمتابعة نقاط الاختلاف واقتراح الحلول المناسبة لها.

برنامج للمسّاحين

وفي إطار متابعة بناء قدرات المساحين في المديرية العامة للشؤون العقارية، نظّم معهد باسل فليحان بالتعاون مع المديرية ومع الجيش اللبناني، برنامجاً تدريبياً متخصصاً في النواحي التطبيقية والتقنية في المساحة وذلك في الفترة الممتدة من ١٥ أيلول حتى ٢٥ تشرين الاول ٢٠١٦. وهَدَفَ البرنامج إلى تزويد المسّاحين بالمعارف المتعلّقة بالجيوديزيا وإلى تعريفهم بأساسيات علم الفوتوغرامتريا وتخطيط مهمات التصوير الجوي وإلى فهم خصائص الصور المأخوذة بواسطة تقنيات الاستشعار عن بعد فضلاً عن التمرّس في استخدام النّظم الجغرافيّة المعتمدة وتحليل الصور ومجالات استخداماتها والاستفادة منها في التطبيقات المختلفة. شارك في البرنامج ٧٠ مساحاً من مديرية الشؤون الجغرافية وعُقدت الحلقات التدريبية في مقرّ معهد باسل فليحان في بيروت وفي مديرية الشؤون الجغرافية وفي المراكز التابعة لإدارة حصر التبغ والتنباك في الحدث وطرابلس والغازية وفي مركز المحافظة في زحلة. وقد تعاون المعهد على تنفيذ التدريب مع مجموعة من الضباط من مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني إضافة الى أساتذة وأكاديميين في هذا المجال.

"العقارية" تحدد حاجاتها التدريبية لعام ٢٠١٧

بادر فريق التدريب في معهد باسل فليحان بالتعاون مع مديرية الشؤون العقارية إلى تحديد الحاجات التدريبية لمجموعة من ٣٥ من أمناء السجل وأمناء السجل المعاونين ورؤساء الدوائر ورؤساء المكاتب.

من الاجتماعات لتحديد الحاجات التدريبية

تخطيط تدريبي

وعبّرت نتائج الاستمارات التي وُزّعت خلال شهر كانون الأول ٢٠١٦ عن التحديّات التي تواجهها الإدارة اليوم وأهمّها تحسين صورة الدوائر العقارية وتحديد مهل إنجازات العمل وتوحيد التطبيق بين الأمانات واستكمال أعمال المكننة وتنمية الكادر البشري.

وتمّ تحديد سلسلة برامج تدريبية لعام ٢٠١٧ تمحورت على النقاط الآتية:

- توحيد التطبيق بين أمناء السجل لاسيما في مواضيع الوكالات في عقود بيع العقارات والانتفاع بالأقسام المشتركة وبعض الرسوم والبدل عن ضائع وغيرها
- مدخل إلى الضرائب والرسوم
- تنمية المهارات الإدارية: التخطيط، التنظيم، التوجيه، التقييم
- إدارة فريق العمل وحلّ المشكلات والتحفيز
- قانون الموظفين: الحقوق والواجبات
- أصول المراسلات الإدارية
- مهارات التواصل
- المعلوماتية المكتبية
- اللغة الانكليزية

أفضل خدمة في القطاع العام

نالت المديرية العامة للشؤون العقارية جائزة أفضل خدمة في القطاع العام عن تحسينها خدماتها وإطلاقها ثلاث خدمات الكترونية جديدة.

وأوضحت "انفوبرو" أن الجائزة تكافىء "التحسين المستمر لمستوى خدمة المواطنين" في المديرية العامة للشؤون العقارية، وخصوصاً "لاعتماد اللخدمات الالكترونية، ومنها الاطلاع على الصحيفة العقارية ومتابعة المعاملة واحتساب رسوم المعاملة وتقديم الشكاوى".

أتت هذه الجائزة من ضمن المؤتمر السنوي لفرص الأعمال و الذي نظّمته مؤسسة "انفوبرو" بعنوان The Cutting Edge بحضور أكثر من ١٥٠٠ من رجال الأعمال والمستثمرين ومديري الشركات من مختلف القطاعات الاقتصادية في فندق "موفنبيك" في بيروت خلال شهر تشرين الأول ٢٠١٦.

وتشهد "العقارية" ورشة إصلاحية واسعة تسعى إلى تحقيق هدفين: تحسين الخدمات للمواطن، من جهة، ومن جهة ثانية زيادة الإيرادات الناجمة عن حسن استيفاء الرسوم العقارية والمحافظة على الملكية.

وتشمل الإصلاحات مراجعة الإطار التشريعي، وتطوير الخدمات وتعزيز ثقة المواطن بالإدارة، وتحديث أنظمة المعلوماتية، وتعزيزالشفافية والنزاهة في الجهاز الإداري، وتفعيل إدارة أملاك الدولة الخصوصية، وتطوير قدرات العنصر البشري، وسوى ذلك...

معراوي متسلماً جائزته من رمزي الحافظ

سعياً إلى "تحقيق التنمية المستدامة" و"مواجهة تحدي توفير فرص العمل للشباب"

الطلافحة لـ"حديث المالية": على لبنان زيادة الاستثمار في نموذج الاقتصاد المعرفي

اعتبر نائب المدير العام والخبير الاقتصادي في المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الدكتور حسين الطلافحة، أنّ الدول العربية، ومنها لبنان، مدعوّة لزيادة الاستثمار في نموذج الاقتصاد المعرفي بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

الطلافحة متوسطاً المشاركين

التقت "حديث المالية" الخبير الدكتور حسين الطلافحة على هامش البرنامج التدريبي حول "اقتصاد المعرفة وتنمية رأس المال البشري" الذي عقده المعهد العربي للتخطيط بالكويت لصالح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بمشاركة عدد من العاملين في مختلف الإدارات والمؤسسات العامة. وساهم البرنامج في تعريف المشاركين بمفهوم اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز مهاراتهم لجهة صوغ سياسات تهدف إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة، مع الإضاءة على تجارب الدول الناجحة في هذا المجال. كان اللقاء مناسبة لإلقاء الضوء على أبرز الفرص والتحديات التي تواجه الدول العربية في سياق تحوّلها إلى اقتصاد المعرفة. وهنا نصّه:

ماهية اقتصاد المعرفة ودوره

وأوضح الطلافحة إنّ "اقتصاد المعرفة، كما عرّفه البنك الدولي، هو اقتصاد قادر على اكتساب المعرفة، وخلقها، ونشرها وتطبيقها بهدف تعزيز التنمية". وأشار إلى أن "اقتصاد المعرفة ينطوي على أكثر من تطوير صناعات عالية التكنولوجيا، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الحصول على تكنولوجيا جديدة، إذ يرتكز على تغيير منظّم في تشغيل الاقتصاد بحيث تخترق المعرفة والابتكار كل القطاعات الاقتصاديّة، وبذلك تزداد الإنتاجية وتظهر سلع وخدمات جديدة".

وشرح الطلافحة أن "اقتصاد المعرفة يعتمد، من الناحية الإجرائية، على وجود بنية تحتيّة جيّدة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستخدام الأمثل لها لتساهم في التبادل السريع للمعلومات بتكلفة وجهد أقل. ويرتكز أيضاً على تحسين قطاع التعليم والتدريب كونه يساهم في إيجاد سكّان متعلمين مهرة قادرين على الإنتاج والإبتكار والإبداع. ويهتمّ هذا النظام الاقتصادي بزيادة الإنفاق الحكومي والخاص على البحث العلمي كونه المحفز للتنمية الاقتصاديّة والتنافسيّة على المدى البعيد".

ولاحظ الطلافحة أن "المساهمة النسبيّة للصناعات المبنيّة على المعرفة أو تمكينها، ترتفع في الاقتصاد المبني على المعرفة، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات الماليّة وخدمات الأعمال". ورأى أن "دور الحكومة يأتي بالانفتاح على هذا التوجّه وتشجيعه، والاهتمام بتهيئة الظروف المؤسسيّة والبنى التحتيّة والحوافز الاقتصاديّة والماليّة الصحيحة للقطاع الخاص للقيام بدوره".

وشرح أن "إدارة المعرفة ترتكز على معالجة البيانات وتحليلها للتحوّل إلى معلومات، ويتمّ بالتالي تنظيمها لتدخل إلى الفكر التعليمي والمناهج التربويّة فتصبح مع الوقت معرفة قابلة للتطوير وقادرة على إنتاج تدفق مالي يخدم الإنتاج ويحفّز الاقتصاد تماماً كما جرى في بلدان مثل كوريا وفنلندا.

فرص وتحديات

ولاحظ الطلافحة أن "اقتصادات صغيرة كفنلندا وسنغافورة، واقتصادات متوسطة كماليزيا وكوريا، وأخرى ضخمة كالبرازيل والصين والهند، استطاعت الاعتماد بشكل ذكي على الفورة التكنولوجية لتطوير نشاطاتها وتحسين انتاجيتها وتحقيق المنافسة في الأسواق العالمية. وقد صمّمت هذه الدول مجموعة من السياسات لتخدم هذا التوجّه شملت ١) إعادة هيكلة التعليم وتوجيهه نحو الابتكار، ٢) ربط البحوث العلمية بالاقتصاد، ٣) إنشاء مناطق صناعية متطوّرة مرتكزة على سلاسل إنتاجية وموارد انتاجية مرتبطة بالاقتصاد العالمي، و٤) القدرة على جذب الاستثمار الاجنبي الذي يساهم في تمويل النشاطات الاقتصادية ويؤمن نقل التكنولوجيا وتوطينها".

أما في الدول العربية، فإنّ السياسات الوطنية، بحسب الطلافحة، "لم تُجهّز للاستفادة من تجربة هذه الدول

...ومحاضراً

بالكليّة، مع ما تواجهه هذه الدول من ارتفاع لمعدّل البطالة لدى فئة الشباب، يصل إلى ٢٩٪، مع أكثر من عشرة ملايين شاب يدخلون سوق العمل سنوياً". ورأى أن "دول المنطقة تعاني أيضاً من تحديات مؤسسيّة وماليّة وتنظيميّة، مما يعيق تطوّر نموذج اقتصادي يرتكز على المعرفة والابتكار".

وأشار إلى أن "التحديات تنقسم إلى نوعين:

- **التحديات الداخلية:** ترتبط بالمؤسسات الرسمية، أي القوانين والانظمة القابلة للتعديل والتطوير. يُلاحظ أنّ بعض الدول العربية، لاسيّما دول الخليج العربي، بدأت بالتطوير في هذا الاتجاه. وترتبط أيضاً بالعادات والسلوك الاجتماعي والتي لم تصل بعد إلى الجهوزية اللازمة لنشر الوعي حول أهمية الانتقال إلى اقتصاد معرفي.
- **التحديات الخارجية:** تتمثل بعدم قدرة دول المنطقة، بجزء كبير منها، على جذب الاستثمار الاجنبي ونقل التكنولوجيا مما يساهم في تعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية. كذلك ينخفض الإنفاق الحكومي على البحث العلمي في الدول العربية، ولا يتعدّى نسبة ٠.٠٣٪ من الناتج المحلّي، مقارنة مع نسبة ٢.٥٪ التي تخصّصها الدول المتقدمة من الناتج المحلي لنشاطات البحث والتطوير".

إنّ مواجهة هذه التحديات تتطلّب من الدول العربية "أن تجد مكاناً في الاقتصاد العالمي وتطوّر التنافسية من خلال الدخول في سلاسل الانتاج العالمية وفي المنافسة على مستوى السعر والجودة وسلسلة الانتاج بحيث يصبح الاقتصاد العالمي معتمداً على انتاج الدول العربية.

أن "دولاً عربية، كالمغرب وتونس والأردن والسعودية والامارات، شقّت طريقها في هذا الاتجاه من خلال دعم الصناعات التحوليّة وخلق مناطق للابتكار وإصلاح الأنظمة التربوية لمواكبة هذا التحوّل.

الرأسمال البشري: مدماك أساسي

وإذ أشار الطلافحة إلى أن "التعليم الجيّد يشكّل مكوّناً أساسياً في عملية الانتقال إلى اقتصاد المعرفة"، رأى أن "أنظمة التعليم في الدول العربية تُعتبر متقدّمة (مستوى جيّد للالتحاق بالتعليم الأساسي) ولكنها تبقى غير كافية". ولاحظ "وجود فجوة بين التعليم والتدريب من جهة وسوق العمل من جهة أخرى، مع وجود ضعف في الابتكار والاختراع".

وأوضح أن "الجهود الدولية اليوم ترتكز على تحسين جودة التعليم من خلال الاعتماد على البحث والابتكار والابداع، مما يتطلّب إعادة هيكلة وتنظيم لتطوير فكر ابداعي للطلاب، وإيلاء الأهمية للتدريب المهني والتعليم المستمر من المهد إلى اللحد". ورأى أن "من المهم أيضاً ربط التعليم بالقطاعات الاقتصادية وتوجيه البحث العلمي باتجاه القطاعات الاقتصادية مما يؤدي الى تطوير الاقتصاد". وأبرز أهمية "الاستثمار في القدرات البشرية ذات المهارات العالية التي تتناسب والسوق لتقليص الفجوة بين مهارة الفرد وطلب سوق العمل، وتحسين الإنتاجيّة".

فرص لبنان لتطوير اقتصاده

وذكّر الطلافحة بأن لبنان حقق المرتبة ١٠١ من أصل ١٣٨ بلدا بحسب مؤشر التنافسية العالمي للعام ٢٠١٦-٢٠١٧، برصيد ٣.٨ من أصل ٧، مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة التي حقّقت المرتبة ١٦ على مستوى العالم في مؤشر التنافسية، وهي المرتبة الأولى بين الدول العربية، أعقبتها كل من قطر والمملكة العربية السعودية، في حين سجلت مصر المرتبة ١١٥. أما بالنسبة للقطاعات الأكثر تنافسيّة في لبنان، فقد سجّل كل من الصحة والتعليم الابتدائي وتطوّر الأعمال والابتكار النسب الأعلى. وقال: "من شأن هذا التميّز اللبناني أن يشكل فرصة ذهبية تساهم في تقدّم مكانة لبنان في اقتصاد المعرفة وتحقيق معدلات عالية على مستوى التنافسية في السنوات المقبلة في حال واكبت السياسات الاقتصادية والقطاعية القدرات والطاقات المتوافرة".

وأضاف: "رغم حيويّة الاقتصاد اللبناني، أدت الضغوط الجيو-سياسية والظروف الاقتصادية والمالية الى الحدّ من النمو الاقتصادي الذي من المتوقع أن يسجّل ١.٨٪ للعام ٢٠١٦". ورأى أنّ "تجاوز التحديات البنويّة يكون من خلال بناء رؤية واضحة للاقتصاد اللبناني والسعي إلى تحقيقها عبر سياسات واضحة".

وأبرزَ أن "المؤشرات كلّها تبيّن حاجة لبنان إلى استقطاب صناعة المعرفة وزيادة حجم الاستثمار في البحث العلمي والمعرفة". فاللافت أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل بين ٩٣ إلى ٩٥٪ من إجمالي مؤسسات القطاع الخاص في لبنان وتُوظّف ٥١٪ من اليد العاملة، وهي قادرة على التأقلم وتبنّي فلسفة الابتكار والابداع حيث تعمل في قطاعات مرتبطة بصناعات كبيرة تؤدي إلى خلق قيمة مضافة تنافسيّة وتقديم خدمات عالية الجودة تساهم في تحريك العجلة الاقتصاديّة".

وختم قائلاً إنّ "لبنان، وغيره من الدول العربية النامية، مدعوّ لزيادة الاستثمار في نموذج الاقتصاد المعرفي لمواجهة التحدي الأبرز في توفير فرص العمل للشباب"، مشدداً على أن ذلك يساهم في "تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها..." مما يصبّ في إطار تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ حول "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع".

> **لبنان يستطيع تحقيق معدلات عالية على مستوى التنافسية في حال واكبت السياسات الاقتصادية والقطاعية القدرات والطاقات المتوافرة**

قياس مؤشر الاقتصاد المعرفي

يستخدم مؤشر الاقتصاد المعرفي Knowledge – Economy Index KEI – لقياس قدرة الدول على إنتاج وتبنّي ونشر المعرفة، استعداداً للمنافسة في مجال الاقتصاد المعرفي. يتكوّن هذا المؤشر من أربع ركائز تحتوي على مؤشرات فرعية وهي:

- **حوافز اقتصادية ونظم مؤسسية:** لتشجيع الاستخدام الفاعل للمعرفة، القائمة منها والحديثة، وازدهار ريادة الأعمال.
- **ابتكار وكفاية التكنولوجيا:** منظومة تضمّ شركات ومراكز بحوث وجامعات قادرة على الاستفادة من مخزون المعارف العالمية وتكييفه ليلبّي الاحتياجات المحلية ويجد حلولاً تكنولوجية جديدة.
- **تعليم وتدريب:** رأسمال بشري مثقّف ومدرَّب قادر على خلق المعرفة وتقاسمها واستخدامها.
- **بنية تحتيّة ديناميكية للمعلومات:** تسهّل التواصل الفاعل ونشر ومعالجة المعلومات.

الشبكة احتفلت بعَقدٍ من الشراكة لتعزيز الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

غيفت-مينا في عيدها العاشر: تأمين استدامتها وتوفير الهيكلية المؤسسية المناسبة لتفعيل عملها

لمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس شبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (غيفت-مينا)، استضافت فرنسا من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول ٢٠١٦، أعمال الجمعية العامة والمؤتمر السنوي للشبكة تأكيداً منها على الالتزام بدعمها كمساحة للحوار وتبادل الخبرات والتآزر بين بلدان جنوب المتوسط.

صورة تذكارية للمشاركين في اجتماع الجمعية العامة

اجتماع الجمعية العامة

شارك في اجتماع الجمعية العامة **٥١ من المدراء وكبار المسؤولين في ٢٢ معهداً تدريبياً من ٩ دول عربية، بالإضافة إلى ممثلين عن ٨ منظمات إقليمية ودولية شريكة.** شكّل الاجتماع مناسبة لعرض إنجازات الشبكة خلال سنواتها العشر المنصرمة، ومساحة للحوار الشفاف ولتبادل الأفكار حول مستقبل الشبكة ورسم ملامح المرحلة المقبلة للعمل المشترك على صعيد المنطقة.

وتمّ التأكيد على الدور المحوري لشبكة غيفت-مينا كمساحة لتفعيل الحوار وتبادل الخبرات في المنطقة الأورو-متوسطية حول مواضيع الحوكمة، ونافذة للخبرة التقنية في العالم العربي المتوافرة لدعم جهود تحديث الدولة في بلدان شمال وجنوب المتوسط. وهذا ما يستلزم تأمين استدامتها وتوفير الهيكلية المؤسسية المناسبة لتفعيل القيمة المضافة من عملها تماشياً مع أولويات معاهد التدريب في المنطقة للسنوات العشر المقبلة.

كذلك صادق أعضاء الشبكة على **إعلان باريس** الذي شدّد على أهمية دور معاهد التدريب في تحديث القطاع العام وتطوير الرأسمال البشري للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

المؤتمر السنوي

وعُقد المؤتمر السنوي السابع لشبكة غيفت-مينا بعنوان "**الحوكمة في ضوء تحديات بناء الدولة والتنمية المستدامة**". تميّز المؤتمر بالجلسة الوزارية التي **ضمّت خمسة وزراء للخدمة العامة وتحديث الدولة والحوكمة** من ساحل العاج ومصر ولبنان وفرنسا والسنغال، ناقشوا دور الدولة المتغيّر، والقيمة المضافة للتعاون المؤسسي لاسيّما التعاون الثلاثي الأطراف للدفع قدماً نحو الحوكمة الجيدة والتنمية المستدامة.

جاءت مشاركة أكثر من **١٥٠ خبيراً من ١٦ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى ٧ مؤسسات أوروبية وممثلين عن ١١ منظمة إقليمية ودولية**، لتعكس أهمية الحوار حول أولويات التنمية والحوكمة الديمقراطية والعمل العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولاستنباط الدروس حول أهمية تعزيز دور معاهد التدريب الحكومية لمواكبة التحوّلات.

تمحور النقاش خلال المؤتمر على:

- الأزمات السياسية والمؤسسية والمالية والاقتصادية المتشعبة، والحاجة إلى الدولة الفاعلة والشفافة القادرة على مواجهة التحديات، والشراكة في القرار العام وسياسات دعم الاصلاح والتنمية، والاستفادة من الخبرات المحلية المتوافرة؛
- الإدارة العامة القادرة على مواكبة التغيير، التي تعتبر محرّكاً أساسياً للتنمية المستدامة، والتي تعتمد على تعزيز الرأسمال البشري، واللامركزية والانفتاح على التكنولوجيات الرقمية الحديثة؛
- وأخيراً أهمية التعاون بين بلدان الجنوب، وبين الشمال والجنوب، وبين بلدان المنطقة الأورو-متوسطية،

جانب من الاجتماعات

وتعزيز التشبيك وبناء الشراكات بين مختلف المعنيين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شكل المؤتمر أيضاً مناسبة لإعادة تأكيد التزام أعضاء الشبكة والشركاء الداعمين بدورها الريادي كمثال للتعاون بين بلدان الجنوب وبناء الشراكات. في هذا السياق، تمّ توقيع مذكرتي تعاون، الأولى بين الجمعية الدولية لمدارس ومعاهد الإدارة وشبكة غيفت–مينا؛ والثانية بين المديرية العامة للخدمة العامة في الجزائر والمديرية العامة للإدارة والخدمة العامة في فرنسا.

وكان المؤتمر افتتح بحضور وزير الدولة لشؤون التنمية والفرنكوفونية أندريه فالييني، واختتم بحضور السيد فرانسوا رومانيكس، ممثلاً معالي وزيرة الخدمة العامة الفرنسية أنيك جيراردان.

الوزراء المشاركون وبينهم دوفريج

عشر سنوات... والشبكة مستمرة

الشبكة باختصار

شبكة غيفت – مينا منتدى غير رسمي تجتمع في إطاره المعاهد المتخصصة في تعزيز قدرات الموظفين والعاملين في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشركاؤها من المؤسسات الإقليميّة والدوليّة الفاعلة في مواضيع الحوكمة وبناء القدرات. أُطلقت في العاصمة اللبنانية بيروت في آذار ٢٠٠٦، ويشغل معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي مركز أمانتها العامة.

تُعتبر الشبكة منصةً لتبادل الخبرات وتسهيل بناء الشراكات وأُطر التعاون المؤسسي، لاسيّما بين بلدان الجنوب بهدف تعزيز الحوكمة العامة والتنمية المؤسسيّة وتحديث الدولة.

تعمل الشبكة بموجب ميثاق ونظام داخلي وقّعه الأعضاء يُحدّد الأهداف والنشاطات المشتركة وشؤون العضوية وإدارة الشبكة وتمويلها. تضمّ حالياً أكثر من ٦٠ معهداً من ٢٠ دولة في المنطقة، وتتواصل مع نحو ٢٠ جهة شريكة، من منظمات اقليميّة ودوليّة ومعاهد ومؤسسات أوروبيّة.

المحاور الأربعة لعمل الشبكة

١– التدريب وتعزيز القدرات المؤسسية

٢– التعاون بين المؤسسات الأعضاء، ومع بلدان الشمال، وفي منطقة المتوسط

٣– بناء الشراكات المستدامة

٤– الأبحاث والمنشورات

١٠ سنوات... بالأرقام

- **٩٥٠** من صانعي القرار والخبراء في مجال الحوكمة شاركوا في الاجتماعات والمؤتمرات السنوية للشبكة.
- **٤٧٠** من كبار القياديين والموظفين في الدولة شاركوا في برامج تدريب وورش عمل ولقاءات حول الحوكمة وتحديث الدولة والإدارة الرشيدة للمال العام..
- **٦** بعثات دراسية إلى مؤسسات أوروبية رائدة شارك فيها ٣٢ من كبار الموظفين في دول المنطقة: سلوفاكيا (شبكة معاهد ومدارس الإدارة العامة في أوروبا الوسطى والشرقية)، سلوفينيا (مركز التميّز للمالية)، المغرب (وزارة الاقتصاد والمالية)، إيطاليا (مركز التدريب الدولي)، وفرنسا (المديرية العامة للإدارة والخدمة العامة).
- تنظيم **١٣** بعثة دراسية إلى أمانة سرّ الشبكة للتعرف على تقنيات تنمية القدرات ومواكبة إصلاح إدارة المال العام.
- توفير **المساندة التقنية** لإنشاء معهدين تدريبيين للمالية العامة في الأردن وفلسطين.
- إطلاق **شبكتين وطنيتين** للتدريب في لبنان وتونس، على غرار الشبكة الفرنسية لمعاهد الخدمة العامة.
- تحضير **منهاج متخصص** في "إدارة المال العام" باللغة العربية، موجّه إلى كبار المسؤولين في الإدارة المشرفين على الإصلاحات المالية.
- توزيع أكثر من **٢٠ ألف منشور**، منها ٧ آلاف منشور من تقارير المؤتمرات السنوية للشبكة، و١١ ألف نسخة عن تقارير متخصصة مختلفة.
- إصدار **دليل** مراكز التدريب الحكومية بنسختين (٢٠٠٩ و ٢٠١٦).
- إطلاق **موقع إلكتروني** باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية يسمح بتداول آخر المستجدات في مواضيع الحوكمة في المنطقة وتبادل آخر التقارير.
- توقيع **١٥** اتفاقية تعاون ثنائي بين المؤسسات الأعضاء والمؤسسات الشريكة.
- تنمية علاقات التعاون مع **٨** شبكات مماثلة لتبادل الممارسات الجيدة ونقل الخبرات.
- المشاركة في **٤٠** ورشة عمل ومؤتمراً دولياً للتعريف بالشبكة ولنسج علاقات التعاون.
- السعي المستمر إلى تنمية العلاقات الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية والدولية لصالح مشاريع ومبادرات التنمية والحوكمة في المنطقة.
- مشاريع تعاون مع البنك الدولي(World Bank) ومنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OECD) والجمعية الدوليّة لمدارس ومعاهد الإدارة (IASIA) وشبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لبحوث الإدارة العامة (MENAPAR) وشبكة خبراء الشراء العام في المنطقة.
- مشاريع تعاون مع المديرية العامة للإدارة والخدمة العامة DGAFP في فرنسا ومع المنتدى المتوسطي للخدمة العامة (Forum méditerranéen du service public).

افتَتَحَت أحدث مصنع في الشرق الأوسط لفرز التبوغ واتفقت مع "إمبريال توباكو" على تصنيع منتجاتها العالمية

"الريجي" في ٢٠١٦: ثمانينية شابة!

■ اول مرفق عام في لبنان ينال شهادة الجودة ISO ٩٠٠١:٢٠١٥

سقلاوي موقعاً الإتفاق مع "إمبريال توباكو"

لم تكن ٢٠١٦ سنة عادية بالنسبة إلى إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي). ليس فقط لأنها سنة العيد الثمانين لـ"الريجي"، بل لأنها كانت أيضاً سنة نشاط لم يهدأ على كل المستويات بحيوية الشباب، وسنة "حافلة بالانجازات والمشاريع"، وهو ما يرى فيه رئيس "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي "أكبر دليل على أنّه كلّما كبرت المؤسّسة سنة، زاد شبابها، وكلّما زاد نضجها أثمرت وأعطت أكثر".

وشكّلت استراتيجيّة التنمية المستدامة العشرية التي أطلقتها "الريجي" في مطلع السنة من عند رئيس مجلس النوّاب نبيه برّي، خطوة نوعية عَكَست رؤية "الريجي" وتطلعها نحو المستقبل. ويقول سقلاوي في هذا الصدد: "وضعنا هدفاً واضحاً نصب أعيننا هوالتميّز، أي أن تكون مؤسّسة الريجي واحدة من أبرز شركات التبغ المستدامة عالمياً. وفعلاً تحوّلت رؤيتنا إهدافاً، وأهدافنا تحوّلت إنجازات". وبالفعل، حصلت "الريجي" على شهادة الجودة **"ISO/ISO9001:2015"**، وباتت أوّل مرفق عام يحصل على شهادة الأيزو للجودة بالنسخة الجديدة ٢٠١٥، # والخير لقدام. وهذه الشهادة "استحقتها الريجي عن جدارة بعد أشهر من العمل الحثيث وسنوات من التجربة المتراكمة بهدف تحسين أداء المؤسّسة وتحقيق ميزة تنافسيّة للمنتج الوطني في السوق اللبنانية.

صناعياً

فعلى مستوى الصناعة، أطلقت "الريجي" ورشة ضخمة لتحديث مصنع فرز التبوغ بالغازية، شملت الحجر والبشر والمعامل، وبات لديها أحدث معامل فرز التبوغ في الشرق الأوسط، وينافس أكبر مصانع التبغ في العالم. وارتفع إنتاج "الريجي" من السجائر عام ٢٠١٦ بنسبة ٧٦ في المئة عن العام ٢٠١٥، وبلغ ٤٠٠ ألف صندوق، أما جديد الصناعة في العام ٢٠١٧ فسيكون ولادة خط إنتاج رابع وأربعة أصناف جديدة، بحسب سقلاوي. كذلك سيتم اعتباراً من منتصف ٢٠١٧ تنفيذ اتفاقيّة تصنيع ماركات عالميّة لشركة "إمبريال توباكو" في معامل "الريجي" الوطنيّة.

وبموجب عقد الشراكة الذي وقعته مع "إمبريال توباكو"، تقوم الشركة بتصنيع منتجات علاماتها التجارية العالمية "جيتان" و"غولواز" و"ويست" في مصانع الريجي" وتحت إشراف خبرائها الدوليين. ويَصِف سقلاوي توقيع العقد بأنه "انجاز كبير وغير مسبوق على مستوى تاريخ الريجي، نظراً إلى أن شركة امبريال توباكو هي إحدى أكبر اربع شركات تبغ عالمية ولديها منتجات مهمة على مستوى السوق". ويوضح أن الأهمية الإقتصادية لهذا المشروع تتمثل في "مساهمته في تخفيف عجز ميزان المدفوعات الخارجية، وخلق دورة اقتصادية على مستوى تشغيل صناعات متممة، والعائد المهم للخزينة اللبنانية"، لكنه يشدد على أن "الأهم هو ما يظهره هذا العقد من ثقة كبيرة بالريجي، لاسيّما بعد حصولها على شهادة الأيزو".

أما المدير العام للشركة في منطقة الشرق الأوسط كريم ديمتري، فيعتبر أن توقيع العقد "يعكس ثقة كبيرة من شركة اجنبية بانجازات الريجي وبالصناعة الوطنية". ويلاحظ أن "الريجي" اصبحت "مثالا لمؤسسة عامة تدار بدرجة من الكفاية والجودة العالية تضاهي مستوى المؤسسات العالمية".

تجارياً

وعلى المستوى التجاري، تقدّر مبيعات الريجي للعام ٢٠١٦ بقيمة ٦٧٥ مليون دولار، وبلغت الزيادة في نسبة مبيعاتها ١١٪ وأرباحها ٥٪. وأثمرت جهود مكافحة التهريب انخفاضه إلى نسبة ٢٢٪ بدلاً من ٣٠٪.

زراعياً

وفي ما يتعلق بدعم الزراعة والمزارعين، وهو من أهم أهدافها، أنجزت "الريجي" استلام المحاصيل، واستكملت مشاريعها التنمويّة في مناطق زراعة التبغ والتنباك، فبلغ عددها ٧٢ مشروعاً تنموياً في عكار والجنوب والبقاع.

إدارياً

أما على المستوى الإداري، فقد استثمرت "الريجي" في موظّفيها مثلما استثمرت في الصناعة، ودرّبت أكثر من ٨٠٠ موظّف بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وشمل التدريب دورات تخصّصية داخل لبنان وخارجه.

"الريجي" تطلق الموسم الاول لمسابقة التصوير الفوتوغرافي

"مَنشَر صُوَر": قطافُ العَدَسات

على مدى نحو شهرين، رصدت عدسات ٢٤٨ مصوّراً هاوياً ومحترفاً "العامل والمزارع والتراب المجبول بعرق الجبين والأيادي العاملة والمعطاءة" خلال مراحل قطاف مواسم التبغ والتنباك في لبنان، ووثقتها في ٧٨٧ صورة أرسلها فنّانو الكاميرا إلى إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانيّة (الريجي) ضمن إطار المسابقة التي نظمتها بعنوان "مَنشَر صُوَر"، المستوحى من المَنشَر الذي تُعَلّقُ عليه أوراق التبغ بعد قِطافِها.

والصور التي تم قبول ٤٩٢ منها، وتأهل ٤٧ منها إلى المرحلة النهائية، عبّرت عن "الصورة الأجمل لزراعة التبغ ومراحل تصنيعه وحرفية انتاجه"، على ما قال رئيس "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي. وأضاف سقلاوي: "في عيون المشاركين (...) رأينا ارض لبنان الخصبة التي تعطي من دون حساب، والأهم أننا راينا مستقبلاً واعداً للبنان وشبابه وزراعته ومواهبه".

وتولّت لجنة تحكيم ضمّت عدداً من الإختصاصيين، مهمة تقييم الصور، بينما صوّت الجمهور إلكترونياً عبر موقع الريجي الالكتروني وكافة صفحات التواصل الاجتماعي التابعة لها.

وتألفت لجنة التحكيم من المهندس جعفر الحسيني (عن الريجي)، والمصوّر المتخصص بتصوير المناظر الطبيعية مهدي سكافي، وكبير المصورين في منطقة الخليج في وكالة الصحافة الفرنسية مروان نعماني ومستشار التصوير اللبناني الفرنسي جان لو برسودير.

وحصلت مهى منيمنة على جائزة لجنة التحكيم لأفضل صورة، ونالت ٢٠٠٠ دولار، في حين مُنِحَت الجائزة الثانية وقدّرُها ١٥٠٠ دولار إلى نبيل منذر، وذهبت الجائزة الثالثة (١٠٠٠ دولار) إلى نبيهة حجيج.

أما جائزة تصويت الجمهور لأفضل صورة (١٥٠٠ دولار) فحازها شريف طاهر.

وفاز ربيع حميدان بجائزة لجنة التحكيم لأفضل ألبوم وقيمتها ١٥٠٠ دولار.

أما جائزة إعجاب لجنة التحكيم وقيمتها ١٥٠٠ دولار فكانت من نصيب محمود زيّات.

تهدف إلى تعزيز قدرات المنتَخَبين الجدد لجهة الإجراءات ودور الرقابة والحسابات المالية والموازنة

ورش عمل للبلديات لتحويل "الإرادة"... إدارة

من شمال لبنان إلى جنوبه، ومن غربه إلى شرقه، تقام حتى آذار المقبل سلسلة ورش عمل يشارك فيها رؤساء وأعضاء مجالس بلدية منتخبون للمرة الأولى، من كل المناطق، في إطار "مشروع دعم قدرات البلديات اللبنانية في المواضيع الادارية والمالية" الذي أطلقته وزارة الداخلية والبلديات بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ويتولى تنفيذه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، الذي انطلق في كانون الأول ٢٠١٦.

من المشاركين في الدورات

ويقام المشروع تحت شعار "إرادة بلديّة"، والهدف منه تمكين المشاركين من حُسن إدارة العمل البلدي، من خلال مساندتهم على فهم تحديات هذه التجربة التي يخوضونها للمرة الأولى، وأولويات العمل البلدي.

وتتيح ورش العمل هذه للمشاركين معرفة موقع البلديات في التنظيم الإداري واللامركزية الإدارية، والتمرّس في سير العمل والإجراءات الإدارية ودور الرقابة، والتمكّن من دور البلدية في الحسابات المالية والموازنة، وتحديد أهم الموارد وأحكامها العامة.

ويسعى المشروع إلى تمكين المشاركين من اتقان المعارفَ والمهارات الأساسيةَ التي ترعى العمل البلدي، ومنها المبادئ والإجراءات الإدارية والمالية. ويركّز المشروع من خلال هذه الورش على نشر ثقافة الحكم الصالح في الإدارات المحليّة والتركيز على أهمية المعايير والقيم المتعلقة بالشفافية والصدقية والحفاظ على المال العام.

ومن أهداف المشروع، تحديد المؤشرات الماكرو–اقتصادية والتنموية المرتبطة بالعمل البلدي، وتشجيع المنتخَبين البلديين على وضع الخطط والمشاريع التي تراعي أهداف التنمية المستدامة، وعلى احترام الأبعاد الثقافية والاجتماعية في مجتمعاتهم، وحضّهم على التزام مبادئ مشاركة المواطنين في مختلف مراحل العمل التنموي، بدءاً من رسم السياسات، مروراً بصنع القرار، وصولاً إلى الأداء والتنفيذ.

مَحاور الورش

انطلاقاً من هذه الأهداف، تتناول ورش العمل ثلاثة محاور:

- "العمل التنموي البلدي"، لجهة "التحديات التنموية للعمل البلدي وأولوياته"، "وموقع العمل البلدي في الاقتصاد اللبناني".
- "التنظيم الاداري والقانوني للعمل البلدي"، من حيث "موقع البلديات في التنظيم الإداري وعلاقتها بالجهات الحكومية"، و"سير العمل والإجراءات الإدارية داخل البلدية"، و"علاقة البلديات مع الهيئات الرقابية"، و"دور البلدية في تعزيز مشاركة المجتمع المحلي"، و"صلاحيات المجلس ومسؤولياته".
- "الادارة المالية للبلدية"، وهو محور يتناول "هيكلية موازنة البلديات"، و"خصائص إعداد الموازنة وتحدياتها"، و"مراحل تنفيذ الموازنة"، و"العائدات البلدية ومصادر الأموال"، و"الصندوق البلدي المستقل وإدارة أموال المانحين"، و"الحسابات المالية والبيانات الختامية".

البلديات...وضغط النزوح

وإذا كان إعداد المنتخبين الجدد في المجالس البلدية ضرورياً في المطلق، فإن أهميته تضاعفت بفعل الضغط الكبير الذي يسببه النزوح السوري على موارد البلديات. فلبنان من أكثر البلدان المكتظة سكانياً في العالم، بمعدّل ٤٠٠ شخص في الكيلومتر المربّع الواحد، فضلاً عن أن النازحين يتركّزون في المناطق الأشد فقراً والأكثر عرضة للتهميش (٨٠٪ من النازحين يتوزّعون على ٨٠٪ من القرى الأشد فقراً). وتشكّل البلديات واتحاداتها

مدخلاً أساسياً للعمل في هذه البيئة الحساسة، نظراً إلى معرفتها بحاجات المواطنين وإلى قدرتها على التجاوب بدينامية مع أي متغيرات تطرأ في المجتمعات المحلية. ولكن، في ظل الوضع القانوني والتنظيمي الحالي للبلديات، يُطرح السؤال حول مدى قدرتها على تأدية دورها التنموي، وعلى أن تكون شريكاً فاعلاً في إدارة الأزمات واستيعابها، والتعامل مع ما ينجم عنها من تداعيات سلبيّة على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وقال منسّق أنشطة الأمم المتحدة والممثل المُقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان فيليب لازاريني خلال حلقة نقاشية بعنوان "الإدارة البلدية بين الأزمات والقدرة على الاستمرار"، نظّمها معهد باسل فليحان ضمن في معرض الكتاب الفرنكوفوني، إن "البلديات كانت العمود الفقري في امتصاص وقع أزمة النازحين".

وأشار إلى أن "الأزمة اضطرت البلديّات إلى تحمّل مسؤوليّة الأمور والقرارات التي كان يجب أن تتّخذ على المستوى المركزي". وأشار إلى أن النسبة الكبرى من النازحين "موجودة في ٢٥٠ بلديّة من الأكثر فقراً".

دراسة

وفي موازاة البرنامج التدريبي، يُجرى استقصاء ميداني حول أهمّ عوائق وتحديات الواقع البلدي. ويرتكز الاستقصاء إلى استمارات تُبرز مقاربة الأعضاء الحاليّين للعوامل المؤثّرة في التنمية المحلية لكل بلدية ولأبرز المعوقات الإدارية والمالية التي تحدّ من فعالية عملهم. وستساهم هذه المعلومات والاستمارات في إعداد دراسة إحصائية تُظهِر التوجّهات والحاجات البلدية على المدى المتوسّط وتساهم في توجيه السياسات العامة في هذا السياق.

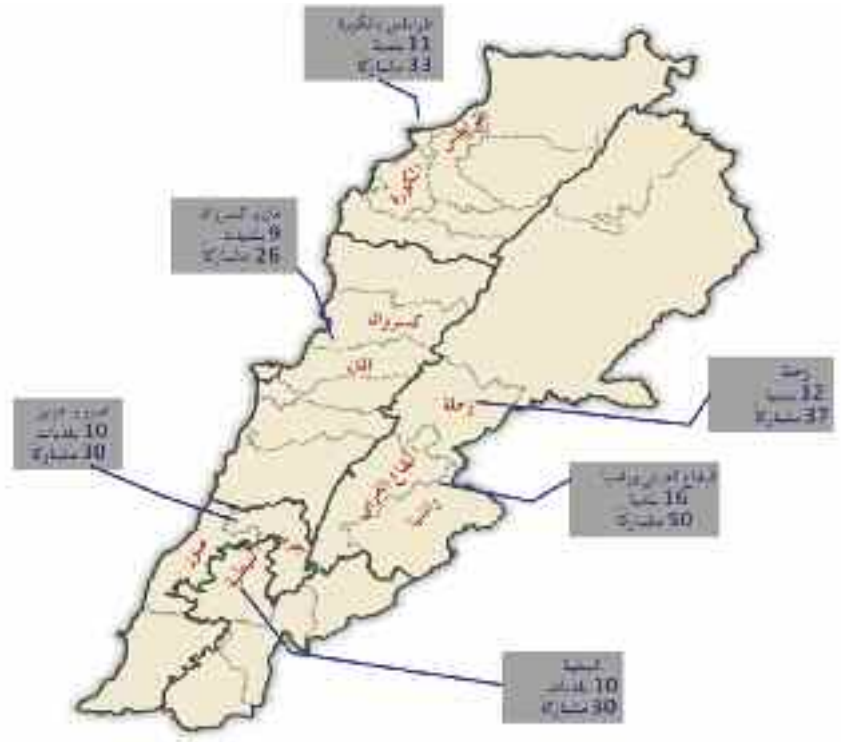

مساحة معرفيّة إلكترونية

وُضِعَت في متناول المشاركين مساحة معرفية إلكترونية يمكن ولوجُها عبر شبكة الانترنت www.IradaBaladiya.org وعبر الهواتف الذكية من خلال تطبيقة خاصة (Mobile Application). وتتيح هذه المساحة الاطّلاع على المواد التدريبيّة والمراجع والمعلومات بطريقة سهلة وسَلِسَة بما يضمن استمرارية التدريب واستدامة المعرفة وتوسيع الإفادة منها، وتسمح كذلك لجميع المستخدمين تقييم معارفهم بشكل دوري (عروض فيديو ونصوص واختبارات) وتبادل الخبرات والتداول في التجارب والتحديات المشتركة وذلك من خلال أدوات تفاعلية وحلقات تشاركية (forum) يتولّى إدارتها أخصائيّون في هذا المجال.

وتتيح هذه المساحة المعرفية.

الدكتوراه في الحقوق بدرجة جيد جداً لغالب أبوزين

نال أمين السجل العقاري في الشوف غالب أبوزين شهادة الدكتوراه اللبنانية في الحقوق بدرجة جيد جداً من المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والإقتصادية في الجامعة اللبنانية، عن أطروحته بعنوان "ضريبة التحسين في القانون اللبناني والقانون المقارن".

وترأس لجنة مناقشة الأطروحة القاضي الدكتور ماجد مزيحم وضمّت العميد الدكتور طوني عطا الله والدكتور عصام إسماعيل والدكتور حسن شرف الدين ورئيس مجلس إدارة المعهد الوطني للإدارة الدكتور جورج لبكي. واستمرت جلسة المناقشة ثلاث ساعات.

وقد أجمعت اللجنة على إعتبار هذه الأطروحة مرجعاً ضريبياً في ما يختص بضريبة التحسين، كونها أول دراسة شاملة ومتكاملة في لبنان والدول العربية تتناول هذه الضريبة بأدق تفاصيلها، وهي أيضاً دراسة مقارنة مع القوانين الفرنسية والمصرية والأردنية، أما أهمية هذه الدراسة فتنطلق من واقع المالية العامة في لبنان حيث أصبح الدين العام على مشارف ٧٥ مليار دولار، إضافة إلى أن خدمة هذا الدين تستنزف إيرادات الموازنة بنسبة تتراوح بين ٣٥ الى ٥٠٪، وهذا الواقع يدعو بإلحاح إلى التفتيش عن كلّ مصادر الإيرادات التي لا تثقل كاهل المواطنين اللبنانيين الذين أصبحوا بأكثريتهم من محدودي الدخل كزيادة الضرائب غير المباشرة بل التوجه إلى الشرائح الأكثر قدرة على الدفع. ويعتبر الدكتور أبوزين أن هذه الضريبة من أعدل الضرائب كونها تطال الزيادة الطارئة على قيمة العقارات بنتيجة إنفاق المال العام على تنفيذ المشاريع التي تقوم بها الدولة والبلديات والمؤسسات العامة والتي تتطلب لتنفيذها اشغالاً عامة. لكن رغم عدالة هذه الضريبة فإن واقعها التشريعي والتطبيقي لا يبشر بالآمال المرجوة، لذلك لا بد من وضع قانون جديد لهذه الضريبة على غرار الضرائب المباشرة الأخرى وأيضاً وجوب تعديل قانون الإستملاك، وتفعيل دور الإدارة ، وإعطاء هذه الضريبة الأهمية التي تستحق في النظام الضريبي في لبنان.

اشتراكات الضمان الاجتماعي: هذا ما يجب أن يتنبّه إليه كلّ مسؤول ماليّ في القطاع العام

عدّد الخبير الاستشاريّ في قضايا الضمان الإجتماعي والعمل والمُدرِّب لدى معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي جوزف خليفة، أبرز النقاط التي يتوجّب على كل مسؤول مالي في القطاع العام التنبّه إليها عند معالجة اشتراكات الضمان الاجتماعي، وشرح لـ"حديث الماليّة" أهم المواضيع التي يركّز عليها تدريب موظفي القطاع العام في مواضيع الضمان الاجتماعي.

مشاركتان في البرنامج التدريبي

الخبير الاستشاري جوزف خليفة

وهنا نص اللقاء:

من خلال تجربتكم في مجال تدريب موظفي القطاع العام وموظفي الإدارة الضريبية وموظفي الريجي في مواضيع الضمان الاجتماعي، ما هي برأيكم أبرز المواضيع التي إستوقفتهم؟

من خلال تجربتي في التدريب، والتي قاربت خمس سنوات، تبين لي أن كلّ مواضيع الضمان الإجتماعي مهمة لجميع الذين شاركوا في ورش التدريب ؤيعود السبب في ذلك إلى حداثة قوانين الضمان الاجتماعي (١٩٦٥ لفرعي نهاية الخدمة والتعويضات العائلية و١٩٧١-١٩٧٠ لفرع المرض والأمومة – الضمان الصحي) حيث إن قرارات واجتهادات المحاكم والأراء الفقهية في تفسير احكام قانون الضمان الإجتماعي وانظِمته ما زالت ضئيلة وهي تشكّل القواعد المكمّلة والمسهِّلة لفهم القانون وتقلّل من النزاعات ومن سوء ألتفسير، إن لدى إدارة الضمان الإجتماعي أو لدى أصحاب العمل والمضمونين، بالاضافة الى افتقاد مكننة أساليب العمل من قِبل الضمان الإجتماعي وتعميمها على جميع المواطنين المعنيين مما يُسهِّل فهم مسارات أعمال الضمان والمستندات الواجب تحضيرها وتقديمها. وفي المطلق فإن المشاركين في ورش العمل توقفوا عند فئات الأشخاص الخاضعين للضمان، والأجور الخاضعة للاشتراكات ولواحقها، والتقديمات الصحية والعائلية، وتعويض نهاية الخدمة وشروط استحقاقه وطرق احتسابه، وآليات تنظيم جداول الاشتراكات والتعويضات العائلية والتصاريح الإسمية السنوية. كذلك أظهروا رغبة في الأعمال التطبيقية في كل ما سبق ذكره.

ما هي أبرز النقاط التي يتوجّب على كل مسؤول مالي في القطاع العام التنبّه إليها عند معالجة اشتراكات الضمان الاجتماعي؟

يُمكن اختيار النقاط الآتية:

- التأكد من التصريح عن الأشخاص العاملين في المؤسسة في التاريخ الفعلي لاستخدامهم.
- التأكد من استحقاقهم التعويضات العائلية وفقاً للأصول المعتمدة
- لتصريح عن كامل المداخيل من أجور أساسية ولواحقها الخاضعة للاشتراكات وقبل اقتطاع أي مبلغ منها.
- تنظيم التصريح الإسمي السنوي وتقديمه في موعده، وهو المستند الوحيد الذي يُبين حساب تعويض نهاية خدمة كل أجير، والذي تُضاف اليه الفوائد.
- الإستحصال على كشوف حسابات المؤسسة والأُجراء لإجراء المطابقات وتصحيح ما يلزَم.

ما هي المواضيع التي تحتاج اليوم إلى متابعة تفصيلية مع الضمان، بمعنى قرارات أو تعاميم محددة لتوضيح العمل؟

إن الاستحصال تِباعاً على المذكرات الإعلامية التي يُصدرها المديرالعام للضمان الإجتماعي هي الوسيلة الأكيدة لمتابعة الاجراءات والمستجدات المُتّبعة لدى صندوق الضمان.

ما هي برأيكم أفضل طريقة لمواكبة العاملين في القطاع العام لجهة تطوير قدراتهم في مواضيع الضمان الاجتماعي؟

إن التدريب المستمر وإعادة تأهيل الموظفين والأجَراء، في مختلف مهامهم ورتَبِهم واختصاصاتهم،هو السبيل لتحسين أداء كل إدارة او مؤسسة عامة، كما الخاصة، وأرى أن الأشخاص المعنيين بالموارد البشرية وبالاستخدام والصرف، والأشخاص المعنيين في الإدارات المالية والمحاسبية والشؤون القانونية والعقود، عليهم أن يتابعوا ورش عمل مستدامة في شؤون الضمان الإجتماعي كي يبقوا في مواكبة مستمرة لما يطرأ من مستجدات في هذا القِطاع.

إرمِ الزهر وكُنْ "وزير مالية" يسعى إلى... إقرار الموازنة

إلعَبْ "فلوس" تَربَحْ ثقافة مالية!

إذا كانت "اللعبة السياسية" حالت دون إقرار الموازنة العامة في السنوات الأخيرة، فإن الموازنة نفسها أضحت، بفضل معهد فليحان المالي والاقتصادي–وزارة المالية، لعبة مسليّة لتعزيز الثقافة الاقتصادية والمالية، سميّت "فلوس The Game of"، وتستقطب الصغار والكبار إلى جناح المعهد في معرض بيروت العربي الدولي للكتاب، حيث يتم توزيعها على زوار المعرض.

لعبة "فلوس"

وتحت شعار "لمّا إكبر، رح صير وزير مالية" المكتوب على علبة "فلوس"، يمكن أن يشارك في اللعبة ستة أشخاص ممن تبلغ أعمارهم الخامسة عشرة فما فوق. ويتمثّل هدف كلّ من المشاركين في اجتياز كلّ مراحل إعداد الموازنة بنجاح، وهي خمس: الأولى من ١ نيسان إلى ٣١ أيار وفيها تحضّر كل وزارة موازنتها وترسلها إلى وزارة المالية، والثانية من ١ حزيران حتى ٣١ آب وفيها توحّد وزارة المالية كل الموازنات وتحضّر مشروع الموازنة الذي تقدّمه في ما بعد إلى مجلس الوزراء، والثالثة من ١ إلى ٣٠ أيلول وفيها يدرس مجلس الوزراء مشروع الموازنة العامّة ويقرّه ويرسله إلى مجلس النواب، والرابعة من ١٥ تشرين الأول إلى ٣١ كانون الأول وفيها تدرس لجنة المال والموازنة مشروع الموازنة وتدخل التعديلات اللازمة، والخامسة إلى ٣١ كانون الثاني من السنة اللاحقة وفيها تناقش الهيئة العامة في مجلس النواب مشروع الموازنة وتقرّه ليصبح قانوناً.

أما الفائز، فهو من يصل قبل منافسيه إلى خانة إقرار الموازنة في مجلسِ النواب، وهي الأخيرة من الخانات الـ٣٣ التي تتألف منها الرقعة (أو لوح اللعبة)، وتنقسم إلى "خانات الفرص" و"خانات العراقيل" و"خانات الأسئلة". وتعبّر "خانات الفرص" (ذات اللون الأخضر) عن أحداث إيجابية تتعلّق بعملية تحضير الموازنة العامة وتسمح للاعب بالتقدّم خانات إضافية: "برافو! لقد أنهيت تحضير الموازنة ضمن المهل"، و"برافو: لقد حضّرت موازنتك وفقاً للأولويات المحددة في البيان الوزاري"، و"برافو: انخفض الدين العام هذه السنة".

أما "خانات العراقيل" (باللون الأحمر)، فتعبّر عن أحداث سلبية تتعلّق بعملية تحضير الموازنة العامة وتُرجع اللاعب خانات الى الوراء: "للأسف! أساءت وزارتك تقدير موازنتها مما أدى إلى تخطي السقف المحدد للنفقات"، و"للأسف! لا تلحظ موانتك مبالغ للنفقات غير المتوقعة"، و"للأسف: ارتفع الدين العام هذه السنة". أما الخانة السوداء، فتبعاتها هي الأقسى: "لم يوافق مجلس النواب على موازنتك! عد إلى خانة الإنطلاق".

وتقدّم "خانات الأسئلة" اللاعب أو تُرجعه بحسب إذا كانت إجابته صحيحة أو لا. وثمّة مجموعة من ٢٦ بطاقة أسئلة تتعلّق بالموازنة العامة وإدارة المال العام على طريقة صح أو خطأ، ومنها مثلاً: "فذلكة الموازنة هي تقرير يقدمه وزير المالية. صح أم خطأ؟"، و"خدمة الدين هي من أكبر نفقات الدولة في لبنان. صح أم خطأ؟"، و"عند تحضير الموازنة العامة، تقرر وزارة المالية موازنات الوزارات الأخرى. صح أم خطأ؟"، و"الضرائب هي المصدر الوحيد لإيرادات الدولة. صح أم خطأ؟"، و"نسبة الدين العام في لبنان هي من بين الأعلى في العالم. صح أم خطأ؟"، و"الحكومة مسؤولة أمام مجلس النواب في ما يخص حسن تطبيق الموازنة. صح أم خطأ؟"، وسوى ذلك... وتنضّم "فلوس The Game of" إلى مبادرة أخرى شبيهة أطلقها معهد باسل فليحان خلال معرض بيروت العربي الدولي للكتاب عام ٢٠١٣ هي الكتيّب المصوّر "ليش مندفع ضرايب؟" الذي تسعى من خلاله شخصيتا جنى ورابح، الصبية والشاب اللبنانيان، إلى الاجابة عن أسئلة عدة تتعلّق بدور الدولة ومهامها، كـ"شو بتعمل الدولة؟ على شو بتصرف مصاري؟ من وين بتجيب مصاري؟... وأنا كمواطن، شو لازم أعرف؟ ليش مندفع ضرايب؟".

يعرض الكتيّب لأهم مبادئ المالية العامة من خلال أسلوب حواري مصوّر (bandes dessinées) وشرح مبسّط للمفاهيم العلمية يجعلها في متناول التلامذة والشباب. وتندرج المبادرتان ضمن أنشطة معهد باسل فليحان الى تعزيز الثقافة المالية والاقتصادية ونشر المعلومات ووضعها بمتناول المواطن.

وكان المعهد أجرى في العام ٢٠١٢ مسحاً وطنياً لمعارف اللبنانيين بالمسائل المالية والاقتصادية بالتعاون مع البنك الدولي.

لعبة The Game of Flouss متوفّرة في في المكتبة المالية ويمكن تحميلها أيضاً من www.institutdesfinances.gov.lb.

حياة الوزارة

ولادات

- رزقت الزميلة في المعهد المالي سابين حاتم خليل بتاريخ ١٣ كانون الثاني ٢٠١٧ مولودة سمّتها ريم. ألف مبروك!

- رزق المحاسب في دائرة التدقيق والصرف في مديرية الصرفيات ماجد الديراني وزورجته فاتن شكر، مولودة سمّياها رولا.

- رزق رئيس المحاسبة في مديرية الصرفيات وسام جوني وزوجته رنا سليم مراقب مساعد في المجلس الاعلى للجمارك مولودة سمّياها سيلينا.

في المكتبة المالية

الرواتب والأجور في إطار قانون ضريبة الدخل وقانون الضمان الاجتماعي/ شيرين عبد الرؤوف قطيش هاشم ، عبد الرؤوف علي قطيش
بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٥

يعالج هذا الكتاب مبرر احداث الضريبة على الرواتب والأجور وخصائص هذه الضريبة. كما يعالج علاقات العمل أو الخدمة في قانون الموجبات والعقود وقانون العمل وقانون عقود العمل الجماعية، كما في قانون الضمان الاجتماعي، وأخيرا قانون ضريبة الدخل اينما وجدت هذه العقود والتمييز بين عقود العمل وعقود أخرى، تقترب منها، كما يعالج مسألة الخاضعين لقانون ضريبة الدخل والخاضعين لاشتراكات الضمان الاجتماعي أو المنتسبين والعمال في إطار القانونين المذكورين، كما يعالج الاشكالات التي تواجه المكلفين والخاضعين أو المنتسبين لهذين القانونين المذكورين ، كما يعالج الاشكالات التي تواجه المكلفين والخاضعين أو المنتسبين لهذين القانونين في المراسيم والقرارات والتعليمات والتعاميم وغيرها، والحلول المطروحة لهذه الاشكالات.

عينه على بطولة العالم للـ"ماسترز" سنة ٢٠١٨ في برشلونة

ربّاع "المالية" أيمن حوماني: إصابةٌ لم تكن في... الحسبان

رغم إصابته أثناء مشاركته في بطولة العالم للـ"ماسترز" في رفع الأثقال في ألمانيا، أصرّ مراقب الضرائب في ماليّة محافظة النبطيّة وبطل لبنان في رفع الأثقال في فئة الـ"ماسترز" أيمن حوماني على إكمال مشاركته متحاملاً على الإصابة التي ستُبعده عن أجواء البطولات طوال العام ٢٠١٧.

أيمن حوماني خلال البطولة

ويوضح حوماني، في تصريح إلى "حديث الماليّة"، ما حصل معه في البطولة، ويقول: "حضّرت جيّداً وكنت أعرف من هم المنافسون على اللقب ومستوياتهم، وعلى هذا الأساس تدرّبت ووفق الأرقام التي وصلت إليها في بيروت كنت أتوقّع تحقيق المركز الرابع أو الخامس على مستوى العالم. وعندما وصلنا إلى هناك شعرت بألم في كتفي من دون أن أعرف السبب علماً أنّ الرياضي معرّض لأوجاع كهذه بشكل اعتيادي".

ويضيف الربّاع اللبناني: "أثناء التحمية في ألمانيا زاد الوجع وقُطع الوتر بين عضلة الزند والكتف وحصل نَزْفٌ فيه. وكان طبيب البطولة متحفّظاً لجهة مشاركتي وأنا في هذه الحالة، لكنّني راجعت الحكّام واللجنة المنظّمة وطلبت أنْ أشارك على قدر استطاعتي من دون أنْ أضع كامل قوّتي أثناء رفع الأثقال، ووافقوا، فلعبت على هذا الأساس". ورغم كلّ ذلك دخلت ضمن العشرة الأوَل وحقّقت المركز التاسع ووفق الظروف فالمركز جيّد".

ويتابع: "عودتي إلى التدريب ستكون تدريجيّة فإنّني لن أشارك بأي بطولة خلال العام ٢٠١٧ ولن يكون موسماً رياضياً تنافسياً بالنسبة لي ومن الصعب جداً عليّ القيام بأي نشاط رياضي". ويضيف: "أما في العام ٢٠١٨ فإنّني أخطّط للمشاركة في بطولة لبنان للتأهّل إلى بطولة الـ"ماسترز" التي ستُجرى في برشلونة في إسبانيا".

إلى المعهد

عصر العولمي والعالمييي
كنتو التحدي وحملتو القضيي
وبنيتو صرح شامخ للابجديي
حملتو معول بأيادي ذكية
وللايادي البيضا النديي
جينا تنقدم شكرنا والتحية

بعصر العلم أفضل رسالي
منابر نور بشوفها عم تلالي
متل نبراس حد الشمس عالي
ومسمار كنتو بنعش الجهالي
لستنا ليا صاحبة المعالي
وأماني صادقة من القلب

تالله يزيد ويبارك بالمعهد المالي

حسين خليفة
مراقب زراعي في إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية –الغازية

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، هلا قمبريس، رولا درويش، بسمة عبد الخالق، مايا بصيبص وجوزيان شبلي.
تصميم وتنفيذ: دوللي هاروني
طباعة: Dar El Kotob - DOTS

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
institute@finance.gov.lb
هاتف: ٠١/٤٢٥١٤٧ – ٠١/٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/٤٢٦٨٦٠
www.institutdesfinances.gov.lb

IOFLebanon IOFLebanon Institut des Finances Basil Fuleihan

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 61 | Janvier 2017 | www.institutdesfinances.gov.lb

Des législations à l'ère du pétrole libanais

La promulgation par le Conseil des ministres du décret sur la répartition des blocs dans les eaux maritimes libanaises, le modèle d'accord lié à l'exploration du pétrole et le cahier des charges ont donné le signal de départ pour l'extraction du pétrole et du gaz au Liban, après une longue attente. Il est désormais essentiel que le Liban entame le procédé législatif, sur lequel se basera le secteur du pétrole et du gaz. D'ailleurs, dès le lendemain de l'adoption du décret, cette étape a été initiée, l'adoption des lois et décrets relatifs au secteur pétrolier sera mise en route le plus tôt possible, en collaboration entre le ministère des Finances et les autres parties prenantes.

Dans ce cadre, le projet de loi fiscale relatif aux activités pétrolières a été préparé sur la base d'études économiques, financières et juridiques menées par le ministère des Finances. Les dispositions fiscales et financières y comprises et imposées aux compagnies pétrolières intéressées par ce secteur viseront à garantir une part des recettes fiscales provenant des activités pétrolières de l'Etat. L'objectif de cette loi, à l'instar des autres textes législatifs qui verront le jour, est de servir l'intérêt du Liban, de par ses revenus pétroliers, et l'activité économique et l'investissement que ce nouveau secteur engendre.

Toute étape franchie aujourd'hui dans ce sens créera une opportunité réelle pour le Liban, et les textes de loi, quant à eux, porteront un espoir nouveau pour le développement de notre pays. Ensemble, assurons l'avenir de notre pays.

Le ministre des Finances
Ali Hassan Khalil

"Ambitious anti-corruption projects are on-going in MENA countries", say experts

A view from the MENA-OECD Regional Conference on Internal Control

On November 16-17, the Institut des Finances Basil Fuleihan hosted the MENA-OECD Regional Conference on Internal Control "Managing risks as part of the governance and management system of public organizations", under the patronage of the Minister of Finance, H. E. Mr. Ali Hassan Khalil, with the participation of 32 senior government officials from Egypt, Jordan, Iraq, Lebanon, Morocco, Palestine and Tunisia, in addition to international experts from the OECD and the Ministry of Finance in Estonia.

According to Transparency International report **"People and Corruption: Middle east and north Africa Survey 2016"**[1], 68% of respondents consider that their governments had been unable to fight corruption, but also 61% believe that corruption has increased during the last twelve months. In Lebanon, 92% of respondents believe that the degree of corruption has increased.

In light of the situation and on the occasion of the conference, Hadith El Malia met OECD experts Mr. Angelos Binis, Portfolio Manager at the Public Sector Integrity Division, and Mr. Terry Hunt, Special Advisor, Public Sector Integrity & Transparency, to have a closer look on current trends and challenges of internal control reforms and anti-corruption in the MENA region.

[1]https://www.transparency.org/whatwedo/publication/people_and_corruption_mena_survey_2016

Suite page 2

Editée par:

المعهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTÈRE DES FINANCES

Sommaire

Conférence-débat au Salon du Livre francophone : « La gestion municipale en temps de crise » 3
Clôture du projet TEMPUS PACOME : Un observatoire des Métiers et des Compétences 3
Vers une nouvelle gouvernance fiscale 4

Suite de la page 1

Angelos Binis and Terry Hunt

What are the main highlights to share from the OECD report "Internal Control for Anti-Corruption Reforms in the Middle East and North Africa"?

AB: Through the project on "Supporting Corruption Risks Mapping for Effective Integrity Reforms in MENA Countries' (2015-2016), the OECD has worked in 7 MENA countries (Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Oman, Palestinian Authority and Tunisia). 200 practitioners from anti-corruption commissions, inspection bodies, and ministries of finance from these countries and from Algeria, Bahrain, Iraq, Libya, Qatar and Sudan were involved in identifying common trends, different approaches and challenges over current internal control systems, functions, standards and tools in the MENA region and their interaction with anti-corruption policies. An electronic survey tackling countries' the experiences and challenges faced in daily operations was carried, followed by an analysis of the data and the report drafting. The identified common trends in the MENA region are the following:

- Internal control is heavily concentrated on financial control for need of budget discipline and measure of fiscal consolidation as well as to align with public financial management reforms.
- Several control systems in the surveyed countries had benefited from international assistance to move towards introducing an internal audit function in the oversight system to reach an independent control function according to international standards.
- Ambitious anti-corruption projects are on-going in countries like Morocco, Tunisia, Egypt, Palestine, Jordan, Lebanon, Oman, Qatar. Within these projects, government are defining exact role of internal control systems, financial control and internal audit to better detect and tackle corruption and fraud. However these efforts are challenged by a long-time established inception bodies influenced by Anglo-Saxon internal control systems and approaches.

What are the steps that MENA governments shall undertake towards efficient internal control systems?

AB: In a framework of complex circumstances under which most MENA governments operate, including conflicts, crises and political transitions, and based on the OECD internal control and anti-corruption report findings, governments are key players towards achieving meaningful changes and an environment for improved governance and enhanced accountability. Principles key steps include:

- **Standardizing the terminology** by defining a unified conceptual framework and lexicon clarifying roles and responsibilities across government.
- **Defining key concepts and assigning clear responsibilities** for internal control and risk management: With the development of international and national standards for the audit profession, together with more clearly defined legal bases and mandates, MENA governments could consider reviewing the various components of internal control and risk management systems, distinguishing between financial and managerial control and internal audit functions.
- **Mainstreaming ICT tools** within internal control processes and functions: Plan for a better use of ICT systems, either existing ones or assess the needs to developing new ones, considered as an integral part of any modern accounting information systems. Auditors are requested to understand how ICT is used and should be used, as well as key ICT risks, controls, and ICT-based audit techniques.
- **Building professional capacity** of internal control and audit practitioners: Focus on building up the professional capacity of internal control and audit practitioners in a changing environment. This also entails raising awareness across public sector, including senior managers, on the need of an internal control function to improve service delivery, ensure value for money and reestablish trust in government.

What are the current challenges faced by MENA countries?

TH: The effort to develop and implement internal control processes and functions in the MENA countries poses significant institutional, coordination and collaboration challenges. However, further efforts could be instituted to close "gaps" of such reforms in the control and audit landscape.

In addition to the policy, legal and administrative gaps that may take much longer to be closed, others could be filled with the commitment of concerned parties, namely:

- **Capacity gap:** Conducting training and awareness campaigns to clarifying the tasks and the responsibilities within the internal control system between the personnel working at the operational level (internal control and audit, financial control, program managers carrying services in government) and those who have no direct operational responsibility, thus being independent from delivery units. This also entails raising awareness of civil society.
- **Information gap:** Communicating and reporting specific cases of detected control weaknesses, and actions taken to remedy the situation, including any sanctions applied as well as appraisals and awards related to specific initiatives to improve the control and risk functions.

To which extent could oversight institutions and leadership bring forward internal control reforms?

TH: Effective internal control functions and independent external audit scrutiny are critical to making sure that governments are operating in an optimal way, without waste or fraud, to deliver the policies and programmes that benefit citizens, and in full integrity and transparency. Accordingly, one of the key requirements is the establishment of a **central agency** responsible for directing management frameworks, ensuring control and accountability, and providing the necessary assistance to public administrations and institutions to achieve these goals.

On the **leadership** level, it has been demonstrated that political leadership and senior public officials in the MENA region are far from the real implications of a sound internal control system for the achievement of the entity's objectives and the effective and efficient delivery of services. As such, the senior management leadership shall be involved in the process to give the necessary tone at the top for the implementation of other components of internal control. An effective communication with the leadership is a cornerstone to reach a clear understanding of the importance of these mechanisms in improving the lives of citizens, while observing integrity and ethical values.

Conférence-débat au Salon du Livre francophone :
« La gestion municipale en temps de crise »

Philippe Lazzarini: « Nous œuvrons à soutenir les municipalités afin qu'elles parviennent à appliquer la loi sur la décentralisation »

90% des réfugiés syriens au Liban se trouvent dans les régions les plus pauvres du pays, soit exactement 250 municipalités

g à d, Philippe Lazzarini, Hoda Odeimi, Labib Akiki et Pierre Issa

Dans le cadre du Salon du Livre Francophone de Beyrouth, l'Institut des Finances Basil Fuleihan a organisé une conférence-débat portant sur le thème « Gestion municipale: entre crises et résilience », le 10 novembre 2016. La rencontre a été animée par M. Philippe Lazzarini, Coordonnateur spécial adjoint des Nations Unies pour le Liban, Coordonnateur résident et Coordonnateur de l'action humanitaire et Représentant résident du PNUD, M. Labib Akiki, Président de la municipalité de Antoura et M. Pierre Issa, Co-fondateur d'arcenciel. Le débat a été modéré par Mme Houda Odeimi, Responsable du Développement et de la Coordination - Cités Unies Liban - BTVL.

Les principaux points soulevés

Le Coordonnateur spécial adjoint des Nations Unies pour le Liban, Philippe Lazzarini, a mis l'accent sur la résilience des Libanais, en indiquant que la présence en masse de déplacés dans ces villages peut alimenter des tensions avec la communauté hôte et créer des pressions sur l'infrastructure, et que « le pays est resté stable grâce au pacte social qui existe entre ses habitants qui ont fait preuve de générosité et de tolérance ».
« L'aide internationale ne touche pas uniquement les réfugiés, mais aussi les communautés hôtes », a-t-il noté.
Le Co-fondateur d'arcenciel, Pierre Issa, a pour sa part présenté les projets que l'ONG a mis en place pour créer des emplois dans diverses régions du pays. Il a aussi appelé à ce que plus d'indépendance soit accordée aux municipalités.
Le président du conseil municipal de Aïntoura, dans le Kesrouan, Labib Akiki, a quant à lui noté, que « depuis le début de la crise des réfugiés syriens, les municipalités doivent venir à bout de graves problèmes d'infrastructure. À Aïntoura, c'est surtout le problème des eaux usées qui se pose ».
Hoda Adaïmé, de l'association Cités unies du Liban, a, pour sa part, estimé que « la situation est alarmante car les réfugiés syriens que le pays accueille mettent une énorme pression sur l'infrastructure des municipalités ».
Le débat a été suivi d'une séance de dédicace par Mme LAMIA MOUBAYED BISSAT de l'ouvrage « L'Avenir de l'action publique : Regards croisés autour de la Méditerranée » au stand de l'Institut.

Clôture du projet TEMPUS PACÔME : Un observatoire des Métiers et des Compétences

Les participants

La clôture officielle du projet « Partenariat pour les Compétences et l'Emploi » (PACOME) s'est tenue à l'Université de Strasbourg les 28 et 29 Septembre 2016. Le projet, qui avait débuté fin 2012, a visé à améliorer le système d'adéquation entre l'offre et la demande du marché de l'emploi à travers la mise en place d'un observatoire des Métiers et des Compétences (OSM).
Le projet a réuni pendant 4 ans les partenaires libanais dont l'Université Saint Joseph, L'Université Libanaise, La Direction Générale de l'Enseignement Supérieur, l'Institut des Finances Basil Fuleihan et la Chambre du Commerce et d'Industrie de Beyrouth et du Mont Liban et des partenaires européens notamment l'Université de Strasbourg et l'Institute for Advanced Studies de Vienne.

Le projet a été structuré en 4 phases:

- La mise en place d'un observatoire des Compétences et des Métiers (OCM) au Liban, hébergé par l'USJ.
- Le développement de méthodes et approches qualitatives et quantitatives pour anticiper les besoins en compétences à court et moyen terme.
- La constitution et la formation d'un réseau d'experts nationaux capables de mener des études prospectives et d'assurer la gestion technique et scientifique de l'observatoire.
- La conduite de 2 études pilotes sur les métiers des architectes et des formateurs.

Vers une nouvelle gouvernance fiscale

Par Dr. Manal ABDEL SAMAD NAJD
Chef du département
des législations et politiques fiscales
à la Direction de la TVA

Des années interminables de conflits, deux religions du Livre antagonistes, dix-huit confessions que tout oppose. Voilà le terreau sur lequel repose le Liban, et sur lequel il veut, malgré tout, construire sa modernité. Modernité qui se fonde notamment sur des finances et une fiscalité saines.

Le Liban, comme tous les pays ayant un régime fiscal semblable, notamment dans le monde arabe, a besoin, plus que jamais, d'optimiser ses ressources fiscales. Cette optimisation doit s'appuyer sur des impôts et une gouvernance fiscale efficaces. Celle-ci doit prendre en considération les défis mondiaux et les transformations contemporaines de la société, notamment avec l'émergence potentielle d'une *« nouvelle gouvernance publique »* qui porte en elle de nouvelles conceptions de l'impôt et de sa gestion. Plusieurs classements *« socio-territoriaux »* doivent aussi être pris en considération, principalement celui du commerce électronique et l'enjeu de détermination de la localisation matérielle de ses opérations par le droit fiscal[1]. Selon la doctrine moderne, il paraît nécessaire, face à la crise économique et financière récente, *« d'adapter les systèmes financiers publics -dispositifs budgétaires et systèmes fiscaux- à la société globalisée d'aujourd'hui »*. Cette réforme des finances publiques -qui revient à réformer l'État- doit se faire non seulement dans une perspective nationale, mais aussi transnationale[3].

D'autre part, il est incontestable que toute réforme fiscale doit nécessairement se fonder sur quatre éléments principaux, sinon suffisants du moins nécessaires[4] : un appareil exécutif libéré de toute contrainte temporelle liée à des échéances électorales, une opinion publique avertie de la nécessité d'une réforme imminente due aux crises du moment, l'assurance des moyens constitutionnelles nécessaires à la poursuite de la réforme jusqu'à son aboutissement, la capacité à créer une dialectique nécessaire pour assurer un échange constructif entre les auteurs de la réforme et ses opposants.

Sur ce plan, il y a lieu de se demander si les systèmes fiscaux classiques sont prêts à réaliser ces objectifs. Il nous semble que les décideurs étatiques sont sur la bonne voie quant aux programmes de réformes mis en œuvre et qui sont d'une grande importance, même s'ils mériteraient d'être complétés.

D'après la doctrine moderne, libanaise et arabe, la réforme économique générale passe nécessairement par maints facteurs, notamment la révision du système fiscal pour alléger l'impôt sur les activités de production et le consolider sur les services et la plus-value des biens-fonds[5].

Il est de première nécessité de réaliser un diagnostic du système fiscal traditionnel et de son administration, au Liban et dans les régimes voisins. Nous devons souligner que, depuis la guerre civile de 1975, le Liban enregistre un déficit budgétaire croissant et une dette publique considérable, ce qui va nécessairement se répercuter sur les contribuables[6]. Cette situation est le résultat d'une diminution des recettes publiques et d'une augmentation des dépenses publiques durant la guerre. Pour permettre au Liban de faire face à cette situation et d'assurer un développement économique, les institutions nationales et internationales ont collaboré depuis le début des années 1990 avec pour objectif de remédier aux carences de l'État, mais les progrès restent peu sensibles.

L'expérience libanaise sera nécessairement utile pour les autres pays de la région qui sont actuellement victimes d'une déstabilisation totale frôlant le chaos et qui auront besoin ultérieurement d'un modèle de redressement économico-fiscal. D'où l'importance de souligner l'expérience du système libanais dans ses efforts antérieurs et actuels pour surmonter les effets néfastes des crises politiques.

Afin de maîtriser la dette publique, l'État doit chercher les causes profondes du déficit. Pour certains, c'est l'explosion des dépenses publiques qui empêche une réduction significative du ratio dette/PIB, mais l'analyse des chiffres dans le cadre de la performance du système libanais contredisent certains aspects de ce diagnostic. En effet, la part des dépenses publiques dans le PIB s'avère relativement stable, et présente une tendance baissière permanente[7]. Nous avançons, pour notre part, qu'une réduction notable de la dette publique par rapport au PIB ne peut se faire que par une optimisation des recettes fiscales. En effet, lesdites recettes représentent un taux élevé des recettes totales, un ratio légèrement inférieur à 19.5% du PIB, qui est la norme pour un pays comme le Liban. Ce constat montre qu'il serait sans doute possible d'augmenter la pression fiscale, si cela était nécessaire.

Finalement, l'analyse des facteurs qui pourraient contribuer à l'amélioration des recettes fiscales ne doit pas être dissociée de celle de l'influence de la gouvernance publique sur le comportement des contribuables. Vue la relation non linéaire entre la croissance et la corruption[8], l'une des principales dimensions de cette gouvernance, il nous est légitime d'exiger le besoin de fonctionnaires non seulement « non-corrompus » mais aussi « incorruptibles ». A notre sens, la corruption est une conséquence d'une gestion administrative particulièrement biaisée et non point la cause à la base de l'effondrement de la structure publique.

[1]Leroy Marc, « Les enjeux de la territorialité fiscale », Gestion et management public, 1/2016 (Volume 4 / n° 3), pp. 5-24.
[2]Conférence du Professeur Michel BOUVIER, « Crise et réforme de la gouvernance financière publique », Alliance française de Canton, 22 mai 2013, disponible sur www.fondafip.org.
[3]Ibid.
[4]P.-F. GOUIFFES, réformes, mission impossible ? La Documentation française, Paris, 2010, p. 147.
[5]G. CORM, نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان (un regard alternatif sur les problèmes du Liban), Éditions Dar El Farabi, 2013.
[6]B. HERMAN, J.-A. OCAMPO, S. SPIEGEL, Overcoming developing country debt crises, Oxford University Press, 2010, pp. 492 à 495.
[7]Cf. Rapports périodiques du Ministère des Finances Libanais (pour la période 2008-2014). Peuvent être consultes en ligne sur le site du ministère : www.finance.gov.lb.
[8]L.-A. Aga, P. Villieu, "Evasion fiscal et croissance : un cadre théorique simple", Revue Française d'Economie, 2016/2 (Volume XXXI), pp. 25-57.